استدانة اسماعيل باشا

(١٨٦٣ م — ١٨٧٩ م)

بقلم عبد العزيز عبد الكريم

إن ما قام به اسماعيل باشا من جليل الأعمال لا يضارع ، وما تم فى عصره من المشروعات والاصلاحات العامة لا يتسنى لأى حاكم آخر فى مركزه أن يأتى بمثلها . بيد ان خطأ اسماعيل باشا كله يرجع الى السرعة وتعدد المشروعات ، وفرط الثقة بدهاة أوروبا السياسيين والماليين ، وعدم الاحتياط فى الانفاق على الأعمال ، وخلو البلاد من المستشارين المخلصين .

أسباب الاستدانة

كانت زيادة الثروة فى البلاد فى أوائل حكم اسماعيل بسبب ارتفاع أثمان القطن المصرى لنشوب الحرب المدنية فى أمريكا فى ذلك الوقت أول عامل على تشجيع الوالى فى سياسته ، فعقد قرضاً كبيراً لتوهمه ان الحرب ستستمر طويلاً ، ولكن الحرب وقفت فجأة فى عام ١٨٦٥ م . ولم يقف اسماعيل باشا عند هذا الحد بل أخذ يعقد القرض بعد القرض ، بشروط فادحة حتى عجز عن سداد الدين ، بل عن فوائده التى بلغت الخمسة أو الستة ملايين من الجنيهات فى العام .

وكان اسماعيل يجد من أوروبا التشجيع فى سياسة الاقتراض طمعاً فى ثروة مصر ، ولأن كبار الماليين كانوا يبحثون عن البلاد الصالحة لاستثمار رؤوس أموالهم فيها ، فوفد الكثيرون منهم الى الاسكندرية فى أوائل حكم اسماعيل ، وأسسوا فيها الشركات ، وأخذوا يتصلون بالوالى ، ولجأ كثير من الأجانب فى ذلك الوقت الى مصر لطلب الرزق ، وقد أخذت مصالح الأوربيين تنتشر فى مصر من ذلك الوقت .

وبعد أن فتحت قناة السويس التى أصبحت أهم طريق للمواصلات بين الشرق والغرب ظهرت مطامع انجلترا وفرنسا الاستعمارية نحو مصر ، فأخذتا تتنافسان فى استغلال مصر وامتلاكها

وكان اسماعيل مسرفاً فى الواقع ، فكان ينفق الأموال الطائلة فى اكرام الضيوف الأوروبيين ، والهدايا ، والقصور ، والحفلات وغير ذلك ؛ ولكنه أنفق معظم الأموال التى حصل عليها فى الاصلاحات ، وكان اسماعيل سليم النطوية ، على حين ان دهاة أوروبا كانوا ينصبون له الحبائل بطرق غير شريفة .

ديون اسماعيل باشا

كانت ديون اسماعيل ثابتة وسائرة ؛ فالثابتة هى القروض المحدودة التى عقدها فى بنوك انجلترا وفرنسا ، وقد بلغت حتى عام ١٨٦٨ م نحو ٢٠٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات ، وتراكمت عليه الديون السائرة الصغيرة المستحقة الدفع ، فكان يجددها بفوائد باهظة حتى بلغت ثلاثة أو أربعة أضعاف المبلغ المقترض

وفى عام ١٨٦٨ م ابتدأت الحكومة تتوقف عن دفع مرتبات الموظفين ، فأخذ مركزها المالى يتزعزع ، وكانت الضرائب تجبى مقدماً ، فساءت أحوال البلاد ، فأصدر الباب العالى فى تلك السنة فرماناً يحرم تقديم أى قرض الى مصر بدون استئذان الحكومة التركية ، لكن اسماعيل عقد سلفة جديدة برهن ايرادات أملاكه الخاصة ومقدارها ٧ ملايين من الجنيهات بفائدة ١٣ ٪ فاحتج الباب العالى على ذلك لدى الحكومة الانجليزية .

واستمرت الحكومة فى عقد القروض الى أن اقترح اسماعيل صديق (للفتش) وزير المالية فى عام ١٨٦٨ م فكرة « المقابلة » وكان المقصود منها أداء ديون الحكومة كلها ، وذلك بأن يقوم الأهالى بدفع ضرائب ستة أعوام مقدماً نظير اعفائهم من نصف الضريبة بصفة دائمة . فحصلت الحكومة على ٨٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات ولكن الدين الثابت بلغ فى ذلك الوقت ٢٧٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات ؛ ولشدة حاجة الحكومة الى المال الوفير لسداد بعض الديون عقدت سلفة جديدة تبلغ ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات .

وسافر اسماعيل باشا الى الاستانة وحصل من الباب العالى فى عام ١٨٧٢ م على فرمان خول له حق عقد القروض بدون قيد ولا شرط ، فرجع الوالى الى مصر فوجد الحكومة فى ضائقة شديدة فعقد سلفة مع أحد البيوت المالية الانجليزية مقدارها ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات بفائدة ٨ ٪

وقد باعت الحكومة المصرية أسهمها فى القناة بثمن بخس لانجلترا ، وكانت هذه الصفقة أكبر غلطة سياسية ومالية ارتكبها اسماعيل باشا فى حياته .

بعثات حكومات أوربا

(١) بعثة كيف : وبعد مضى أيام قليلة على شراء الأسهم تألفت لجنة انجليزية برئاسة (كيف) لدرس الحالة المالية فى مصر فى عام ١٨٧٦ م ؛ وكان هذا العام بدء التدخل الفعلى فى مصر وارسال البعثات المختلفة التى كان الغرض منها اصلاح الادارة بوضعها تحت المراقبة الأوروبية ضماناً للدائنين .

وقد اقترح (كيف) توحيد الديون المصرية كلها على أساس فائدة معتدلة تتناسب وحالة البلاد ، وتأجيل الاستحقاقات الخطورة الحال ، ووضع الادارة المالية تحت رقابة أحد كبار رجال المال الانجليز فى ذلك الوقت ، ولكن اسماعيل لم يوافق على هذا الشرط الأخير واتفق مع الماليين الفرنسيين وأصدر فى مايو مرسومين بانشاء (صندوق الدين العمومى) وتحويل جميع الديون السائرة والثابتة الى دين موحد بفائدة ٧ ٪ ؛ وقد عين فى صندوق الدين مندوبون عن الحكومات الفرنسية والنمساوية والايطالية .

(٢) بعثة جوش : وقد امتنعت الحكومة الانكليزية عن تعيين مندوب لها ، وعارضت المشروع فى بادئ الأمر ، ثم تم الاتفاق على ارسال بعثة جديدة مؤلفة من (جوش) ممثلاً للدائنين الانكليز و(جوبير) ممثلاً للدائنين الفرنسيين لاجراء تصفية عامة ، واصطحب تلك البعثة سياسيون من ذوى الخبرة لتمثيل انجلترا وفرنسا فى مصر ، ووضع قواعد المراقبة الثنائية (كوندومنيوم)

وقد كانت أهم نتائج بعثة (جوش — جوبير) المالية ايجاد دين ممتاز قدره ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات بفائدة ٥ ٪ وتخفيض الدين الثابت الى ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات بفائدة ٧ ٪ فأصبح مجموع ما يدفع من فوائد الدين سنوياً لا يبقى لمصر من الايرادات ما يكفى للانفاق على الادارة وتعهد الأعمال الهامة مثل الرى وغيرها التى هى عماد الثروة فى البلاد .

أما نتائج البعثة السياسية فتتلخص فى نظام المراقبة الثنائية (الكوندومنيوم) الذى يشرك انجلترا وفرنسا فى ادارة مصر على الوجه الآتى :

(أولاً) بتعيين مراقبين (انجليزى وفرنسى) عامين للمالية المصرية

(ثانياً) بتعيين مندوبين من الأجانب للدين العام تعرض أسماءهم الحكومات الأجنبية على الحكومة المصرية ، وتنحصر مهمتهم فى تسلم ايرادات الجهات المرهونة ضمانة لسداد أقساط الدين السنوى من يد مراقب الايرادات العام ، وتسليمها لبنكى انجلترا وفرنسا ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لاستهلاك ذلك الدين .

(ثالثاً) بتعيين مندوبين آخرين لادارة مصلحتى السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، مصريين وفرنسى وانجليزيين تحت رياسة العضوين الانجليزيين . وتنحصر مهمتهم فى تسليم ايراد هاتين المصلحتين الى مندوبى الدين العام وذلك علاوة على الأشغال الادارية

(٣) بعثة ريفرس ولسن : ظلت ادارة البلاد وأحوالها ومالياتها فى ارتباك مستمر ، وعمت الشكوى فطلب اسماعيل باشا ارسال بعثة جديدة فأصدر فى عام ١٨٧٨ م مرسوماً يقضى بتعيين « لجنة للتحقيق » تحت رياسة المسيو دى لسبس لفحص الحالة المالية فحصاً دقيقاً ، وفوض لهذه اللجنة السلطة المطلقة لاجراء ما تراه كفيلاً لتحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله .

وقد تألفت هذه اللجنة وكان وكيلاها السير ريفرس ولسن ورياض باشا وأعضاؤها مندوبى الدول الأربعة فى صندوق الدين ، وكان رئيسها الفعلى ريفرس ولسن . وقد رفعت اللجنة تقريرها التمهيدى الى الخديو وطلبت أن تدفع الى الموظفين مرتباتهم ، وختمت تقريرها بقولها (ان الحاكم الأعلى يتمتع بسلطة لا حد لها)

وبناء على ذلك كلف اسماعيل بتكوين وزارة مسئولة ، فأصدر مرسوماً فى ٢٨ أغسطس عام ١٨٧٨ م بتأليف وزارة برياسة نوبار ، وريفرس ولسن فى المالية ، ودى بلينيير المراقب المالى الفرنسى فى الأشغال .

وألغيت المراقبة الثنائية التى قام عليها (الكوندومنيوم) ، وضمنت انجلترا لنفسها النفوذ الأول فى الوزارة الجديدة ، وبذلك انتقل الحكم المطلق من اسماعيل الى الأجانب أو الى السير ريفرس ولسن وزير المالية الانجليزى .

وقد واصل ولسن خطة اسماعيل فعقد قرضاً جديداً مع بيت روتشلد مقداره ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات بضمانة أملاك الخديو ، واستخدمت الوسائل القديمة فى جباية الضرائب ، فعم البؤس البلاد . وأخذ السير ريفرس ولسن يفكر فى تسوية الدين بطريقة نهائية بعد أن تحققت أغراض السياسة الانجليزية ، وانتزع السلطة من يد الحاكم الشرعى ؛ فاقترح على اسماعيل إعلان إفلاسه وتأجيل دفع بعض الديون وتخفيض الفوائد الفادحة الى ٥ ٪ بيد أن هذا الحل جاء بعد ما ساءت أحوال البلاد وتدخل